جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

مسؤولية العائد الجزائية في الجرائم الكمركية
(دراسة مقارنة)

رسالة تقدم بها الطالب

غسان منصور عطية المحَنة

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام / الجنائي

بإشراف

أ.م.د علي عادل إسماعيل كاشف الغطاء

١٤٤٦ هـ ٢٠٢٥ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ

عَائِدُونَ

صدق الله العلي العظيم

سورة الدخان : الآية ١٥

الإهداء

بسم الله الذي لا إله إلا هوسبحانه وتعالى والصلاة والسلام على خير الأنام وسيد الخلق أجمعين، سيدنا ورسولنا محمد (ﷺ)، والحمد لله والشكر له الذي وفقنا لهذا ولم نكن نصل إليه لولا فضله علينا، أما بعد فأهدي عملي المتواضع هذا :

إلى من علمني الصبر والمثابرة لكي أصِل إلى نجاحي، وإلى من كان سَنَدي وحافزي للتقدم للأمام ..... إلى روح والدي الغالي رَحِمه الله .

إلى من سر حنانها وعطفها ودعائها حافزي، وإلى من سَهَرت ورَبت وضَحَت في تربيتي وهي نِعم الأمهات .... والدتي الغالية أطال الله في عمرها .

إلى سَند ظهري وقوتي .... إخوتي حفظهم الله .

إلى من تحملت كافة المسؤولية وقت إنشغالي بدراستي ولم تَكل ولم تَمل ولم تَشكويوماً ... زوجتي الغالية .

إلى أولادي الغالين ..... حفظهم الله .

الباحث

الشكر والعرفان

الحمد والشكر لله تعالى على فَضلِه ومِنَتَهُ الواسعة التي وفقني فيها لإتمام رسالتي، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش العظيم .

أتقدم بالشكر والعرفان إلى الدكتور الفاضل علي عادل إسماعيل على قبوله الإشراف على رسالتي وتوجيهاته السديدة .

والشكر والتقدير إلى كل من السيد العميد الاستاذ الدكتور زيد العكيلي، والاستاذ الدكتور صعب ناجي عبود رئيس قسم القانون العام .

وأتوجه بالشكر والتقدير لكل أساتذتي في السَنة التحضيرية في معهد العلمين لما قدموه لنا من إرشادات وتوجيهات فجزاهم الله خَير الجزاء .

الشكر والتقدير والإحترام إلى كادر مكتبة العَلمين وكادر المكتبة العَلوية للمساعدة التي قدموها لي وتعاونهم معي .

كذلك الشُكر موصول إلى كادر مكتبة القانون بجامعة بغداد لتعاونهم الجاد معي وإثرائي بالمصادر وفقهم الله في عملهم .

وأخصُ بالشكر والإمتنان لكل زملائي في السنة التحضيرية، وجميع أصدقائي وكل من ساعدني ولوبكلمة.

الباحث

المستخلص

إن الجرائم الكمركية وبالأخص جريمة التهريب الكمركي، تُعد من الجرائم الخطيرة والماسة بإقتصاد وميزانية الدولة، وقد سَعَت معظم التشريعات جاهدةً إلى مواجهة تلك الجرائم والقضاء عليها أوالحدّ منها من خلال التشريعات الجزائية وتطبيق قانون الكمارك وفرض الرقابة بمراقبة موظفي الكمارك، كذلك الرسوم و الضرائب، ومعاقبة مرتكبي الجريمة كون الدول تسعى جاهدة لحماية إيراداتها الناتجة من إدخال وإخراج البضائع عبر حدودها الكمركية .

وقد يتجه مرتكب الجريمة إلى معاودة إرتكاب جريمة أُخرى وبذلك تشكل إنتهاكاً لقانون الكمارك، وهذا ما يعكس الخطورة الإجرامية للجاني وإصراره على الإستمرار في إرتكاب الجريمة، إذ إنّ العقوبة لم تحقق الردع الكافي له، بذلك إتجه المشرع في غالبية الدول إلى تشديد العقوبة على الجاني من أجل ردعه وللحيلولة دون عودته للجريمة .

وقد مَيَز المشرع العراقي كباقي التشريعات المسؤولية الجزائية للعائد في الجريمة الكمركية وخصص لها نصوص خاصة تُطَبق عليها في قانون العقوبات .

ولأهمية هذا المرفق تم دراسته في فصلين خُصص الأول لبيان الإطار المفاهيمي، ففي المبحث الأول تم التطرق إلى العَود والمسؤولية الجزائية الناتجة عن العَود في الجريمة الكمركية، والمبحث الثاني فقد خُصص إلى شروط وذاتية العود في الجريمة الكمركية وكذلك تمييز العَود في الجرائم الكمركية عما يتشبه به من الأنظمة الأُخرى، أما الفصل الثاني فخصص إلى أحكام العَود في الجريمة الكمركية وتطبيقاته في القضاء العراقي، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى الأسباب التي تتحقق فيها حالة العَود وكذلك وسائل مكافحته ومن ثم وسائل إثبات حالة العَود وكيفية تنفيذ العقوبات الجزائية والتطبيقات والقرارات في القضاء العراقي والمصري في الجرائم الكمركية، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من الإستنتاجات ومن أهمها :-

١- إن المشرع العراقي في قانون الكمارك العراقي لم ينظم أحكام العَود صراحةً، وإنما يمكن العَودة إلى أحكام القواعد العامة في نصوص قانون العقوبات العام ولا يوجد هناك أي نص قانوني مانعاً لتطبيق أحكام نظام العَود في التشريع الكمركي .

٢ - إن المشرع العراقي يعالج الجرائم الكمركية وبالأخص جريمة التهريب الكمركي وبأنواعها من أكثر الجرائم خطورة التي تؤثر تأثيراً سلبياً على إقتصاد الدولة والعبث بالخزينة، ولأجل

ذلك قرر المشرع وضع عقوبات سالبة للحرية ومالية، وبالتالي إمكانية العودة لإرتكاب جريمة التهريب مرة أُخرى بعد سَبق الحكم فيها عليه، خصوصاً طغيان الطبيعة المالية على العقوبة لهذه الجرائم الذي لا يحقق في العديد من الحالات هدف العقوبة وتحقيق حالة الردع .

المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١.	الاية	أ
٢.	الاهداء	ب
٣.	الشكر والتقدير	ت
٤.	المستخلص	ث-ج
٥.	المقدمة	١-٤
٦.	**الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للعَود في الجريمة الكمركية**	٥-٥٣
٧.	**المبحث الأول : مفهوم العَود ومعنى المسؤولية الجزائية**	٦-٣٨
٨.	**المطلب الأول : مفاهيم العَود في الجريمة الكمركية**	٦-١٨
٩.	الفرع الأول : تعريف العَود وأنواعه القانونية	٦-١٤
١٠.	الفرع الثاني:تعريف العائد والأساس الفلسفي لفكرة العَود والعائد في الجريمة الكمركية	١٥-١٨
١١.	**المطلب الثاني : مفهوم المسؤولية الجزائية في الجريمة الكمركية**	١٨-٣٨
١٢.	الفرع الأول: التعريف بالمسؤولية الجزائية وصورها القانونية في الجرائم الكمركية	١٩-٢٦
١٣.	الفرع الثاني: تعريف الجريمة الكمركية وصورها القانونية في الجرائم الكمركية	٢٦-٣٨
١٤.	**المبحث الثاني : شروط العَود وذاتيته في الجريمة الكمركية**	٣٩-٥٤
١٥.	**المطلب الأول : شروط حالة العَود في الجرائم الكمركية**	٣٩-٤٧
١٦.	الفرع الأول : الشروط العامة للعَود	٣٩-٤٥
١٧.	الفرع الثاني : الشروط الخاصة للعَود	٤٥-٤٧
١٨.	**المطلب الثاني : تمييز العَود في الجرائم الكمركية عما يتشبه به من الأنظمة**	٤٧-٥٣
١٩.	الفرع الأول : العَود وتعدد الجرائم	٤٨-٥١
٢٠.	الفرع الثاني : العَود وجرائم الإعتياد	٥١-٥٣
٢١.	**الفصل الثاني : أحكام العَود في الجريمة الكمركية وتطبيقاته في القضاء العراقي**	٥٤-١٠٥
٢٢.	**المبحث الأول : أسباب تحقق حالة العَود في الجريمة الكمركية ووسائل إثباته**	٥٥-٨٠
٢٣.	**المطلب الأول : أسباب تحقق حالة العَود ووسائل مكافحته**	٥٥-٦٩
٢٤.	الفرع الأول : الأسباب الدافعة لتحقق حالة العَود	٥٥-٦١
٢٥.	الفرع الثاني : وسائل مكافحة العَود في الجريمة الكمركية	٦١-٦٩
٢٦.	**المطلب الثاني : وسائل إثبات حالة العَود وحالة إنقضاء الحكم في الجريمة الكمركية**	٦٩-٨٠

٢٧.	الفرع الأول : وسائل إثبات حالة العَود في الجريمة الكمركية	٧٠-٧٢
٢٨.	الفرع الثاني : إنقضاء حكم العَود في الجريمة الكمركية	٧٢-٨٠
٢٩.	**المبحث الثاني : آثار تحقق حالة العَود وكيفية تنفيذه وتطبيقاته في الجريمة الكمركية**	٨١-١٠٥
٣٠.	**المطلب الأول : آثار تحقق حالة العَود الجزائية والمالية**	٨١-٩٥
٣١.	الفرع الأول : آثار تحقق حالة العود الجزائية في الجريمة الكمركية	٨١-٨٥
٣٢.	الفرع الثاني : العقوبات المالية	٨٦-٩٣
٣٣.	**المطلب الثاني:كيفية تنفيذ العقوبات الجزائية وتطبيقات حالة العَود في الجريمة الكمركية**	٩٣-١٠٥
٣٤.	الفرع الأول : كيفية تنفيذ العقوبات الجزائية والمالية في الجرائم الكمركية	٩٣-٩٦
٣٥.	الفرع الثاني : تطبيقات وقرارات حالة العود في الجريمة الكمركية	٩٦-١٠٥
٣٦.	الخاتمة	١٠٦-١٠٨
٣٧.	المصادر والمراجع	١٠٩-١١٤
٣٨.	Abstract	A-B

المقدمة

تُعد الجريمة الكمركية من بين الجرائم الاقتصادية الخطيرة التي تمس أمن الدولة واستقرارها الاقتصادي، نظرًا لما تسببه من خسائر مالية جسيمة، مما ينعكس سلبًا على إستقرار الاقتصاد الوطني ويُضعف السياسات المالية للدولة الأمر الذي يتطلب حماية مصالحها الاقتصادية من خلال تبني نهج قانوني متكامل يوازن بين العقاب والوقاية، ويضمن فعالية الردع، مما يحد من تكرار الجرائم الكمركية ويعزز من ذلك الاستقرار.

وتبرز ظاهرة العود كأحد التحديات القانونية والأمنية، عندما يعاود بعض الجناة إلى ارتكاب ذات الجريمة أو جرائم مشابهة رغم إدانتهم ومعاقبتهم سابقًا. منا يُعد هذا العود دليلاً على عدم كفاية العقوبات المفروضة لردع الجاني، مما يستوجب إعادة النظر في أسس السياسة العقابية المتبعة تجاه هذه الفئة من المجرمين، من هنا تنبع أهمية التركيز على المسؤولية الجزائية للعائد في الجرائم الكمركية، بحيث تُفرض عليه عقوبات أشد وأحكام قانونية أكثر صرامة، تُعزز من قدرة النظام القضائي على منع تكرار هذه المخالفات. كما تستدعي هذه الظاهرة إعادة النظر في السياسة العقابية المتبعة، عبر دمج العقوبات الزاجرة مع برامج إصلاحية وتأهيلية تساعد في تقليل احتمالات العود، إضافة إلى تطوير آليات الرقابة الكمركية وتعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية والجهات المختصة.

أولاً- أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في تسليط الضوء على مسؤولية العائد الجزائية في الجرائم الكمركية بكونه من الموضوعات التي تنطوي على أبعاد اقتصادية وأمنية وقانونية بالغة الأهمية، نظرًا لمساسه بالنظام المالي للدولة وتأثيراته الخطيرة على سياساتها التجارية والاقتصادية. مما يثير إشكالية قانونية تتطلب تحليلاً دقيقًا ومقارنة تشريعية للوصول إلى رؤية واضحة بشأن مدى خضوع العائد في هذه الجرائم للمسؤولية الجزائية.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من الجانب العملي، نظرًا لكثرة حالات العائدين في الجرائم الكمركية، خاصة في ظل ازدياد نشاط التهريب وتنوع أشكاله، مما يفرض تحديًا كبيراً في تحديد نطاق المسؤولية ومرتكزاتها القانونية. وبذلك تسعى الدراسة إلى المساهمة في تطوير الإطار النظري لمسؤولية العائد، وتقديم قراءة تحليلية تسد فراغًا تشريعيًا، وصولًا إلى تعزيز العدالة الجنائية في ميدان الجرائم الكمركية

ثانيا- إشكالية الدراسة

تُعَد ظاهرة العَود إلى الجريمة عموماً والعود في اطار الجريمة الكمركية بالخصوص من المعضلات القانونية التي تكون محلاً للإبتلاء القانوني خصوصاً ارتباطها بوظيفة العقوبة في الردع العام والخاص وكون العود دليلً على عدم تحقق هذه الوظيفة، مما دفع المشرع الجنائي الى وضع نظام قانوني خاص بالعائدين للإجرام، ووضع شروط حالة العَود يختلف عن النظام القانوني للمجرم المبتدىء خاصةً فيما يتعلق بالعقوبات ومدتها ونوعها، وتتمثل مشكلة البحث في العَود في الجريمة الكمركية في عنصرين الأول أن المشرع العراقي لم ينظم أحكام العَود في التشريع الكمركي المتخصص، وإنما أحاله للقواعد العامة وأن هذه الحالة تضعف من الغاية التي يحققها تطبيق نظام العود، أما العنصر الثاني من المشكلة البحثية فيتمثل في أن خصوصية الجريمة الكمركية وطبيعة العقوبة الكمركية ذات الصفة المالية في غالبها يجعل من تبني نظام العَود يثير إشكالات عدة يكون من الضروري دراستها والوقوف عندها .

وممّا سبق ذكره نجد انه لابد من الاجابة على الاسئلة البحثية التالية:

١ ـ أسباب تشديد العقوبة على العائد وشروطه ؟

٢ ـ طرق معالجة العَود إلى الجريمة الكمركية ؟

٣ ـ آثار تحقق حالة العَود الجزائية في الجريمة الكمركية ؟

٤- مدى كفاية النصوص القانونية الخاصة بتجريم العود ؟

٥- ما البدائل العقابية او التشريعية الممكنة لتعزيز وظيفة الردع ؟

ثالثا- أهداف الدراسة

إن أهداف موضوع الدراسة هوتحقيق ما يأتي :

١ ـ التركيز على شروط تحقق حالة العَود إلى الجريمة الكمركية وبيان الأسباب التي تؤدي إلى عودة الجاني لإرتكاب الجريمة، كذلك كيفية معالجتها .

٢ ـ تسليط الضوء على النصوص القانونية الخاصة بالعَود، وبيان الآثار الجزائية والمالية المترتبة على العائد إلى الجريمة، كون هذه الظاهرة قائمة على فكرة إرتكاب جرائم أُخرى .

٣ ـ بيان العقوبات الجزائية وكيفية تنفيذها على الجاني العائد في الجرائم الكمركية .

رابعا- منهج الدراسة

إن البحث في موضوع الدراسة تَطَلَب منا الإعتماد على المنهج الوصفي، في إطار الدراسة المقارنة بقدر تعلق الموضوع بدراسة احكام العود من خلال دراسة أحكام العَود الجنائي في إطار القواعد العقابية االعامة في إطار قانون الكمارك العراقي النافذ ومقارنته بقانون الكمارك المصري النافذ بطريقة موضوعية من خلال التطرق للنصوص القانونية وعرض كل الأحكام المتعلقة في موضوع الدراسة من تشريع وتنظيم كمركي للعَود والعائد في الجريمة الكمركية .

كذلك إعتمدنا على المنهج التحليلي والذي شَمَل تحليل النصوص القانونية والأحكام القانونية الذي بدوره مكَنَنا من الوصول إلى الإستنتاجات التي أدت إلى إظهار ثغرات النصوص القانونية المتعلقة بالموضوع، كذلك لإقتراح نصوص جديدة ملائمة لحالة العَود .

خامسا- الدراسات السابقة

* إن من أبرز الدراسات السابقة التي تم الإطلاع عليها هي للباحث عباس حمزة كاظم تحت عنوان التنظيم القانوني للقرارات والأحكام الكمركية في التشريع العراقي، أُطروحة في القانون العام، جامعة النهرين، السنة ٢٠١٤م، والذي تناول فيها أهم القرارات والأحكام الكمركية والطبيعة القانونية لها . وكيفية تنفيذ هذه القرارات والأحكام الكمركية .

* العَود إلى الجريمة كظرف مشدد في الشريعة الإسلامية والأنظمة، رسالة ماجستير للباحث ناصر بن سياف الشهراني، السنة ١٩٩٧، والتي تطرق فيها إلى مفاهيم العَود إلى الجريمة، وكذلك أنواع العَود وتمييزه عما يتشبه به من أنظمة .

* الوسيط في شرح الجرائم الكمركية تشريعاً وفقهاً وقضاءً، للدكتور عاطف أحمد عبد العال زيدان لسنة ٢٠٢٣، والذي تناول فيها أنواع التهريب وأساليبه وأركان الجريمة ومقارنتها وفقاً لقانون الكمارك المصري ومقارنته بالقوانين العربية .

سادسا- خطة الدراسة

تناولنا موضوع دراستنا هذه في فصلين يسبقهما مقدمة حيث خصصنا الفصل الاول الى الاطار المفاهيمي للعود في الجريمة الكمركية، ففي المبحث الأول تم التطرق إلى العَود والمسؤولية الجزائية الناتجة عن العَود في الجريمة الكمركية وكذلك مفهوم الجريمة الكمركية وصورها

القانونية، أما المبحث الثاني فقد خُصص إلى شروط وذاتية العَود في الجريمة الكمركية، وكذلك تمييز العَود في الجرائم الكمركية عما يتشبه بها من الأنظمة الأُخرى .

الفصل الثاني : تم تخصيصه إلى أحكام العَود في الجريمة الكمركية وتطبيقاته في القضاء العراقي، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى الأسباب التي يتحقق فيها حالة العَود وكذلك وسائل مكافحته ومن ثم إلى طرق إثبات حالة العَود وكيفية تنفيذ تطبيقاته في الجريمة الكمركية، وبدورنا تطرقنا إلى الآثارالتي تحقق حالة العَود الجزائية والمالية ومن ضمنها تنفيذ هذه العقوبات وتطبيقات حالة العَود في الجريمة الكمركية .